

٢ - البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: حماية تعافي النمو في سياق المخاطر المتزايدة^١

من المتوقع استمرار النمو بوتيرة متواضعة في عام ٢٠١٨ في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) مع اكتسابه قوة طفيفة على المدى المتوسط. غير أن هذا النمو غير متوازن وسيظل على الأرجح منخفضا مقارنة بالاتجاهات العامة السابقة، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ارتفاع أسعار النفط يلقي بأعبائه على أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. وتزايد الغيوم التي تخيم على هذه التوقعات نتيجة تضيق الأوضاع المالية العالمية، ونوبات تقلب الأسواق المالية، وتساعد التوترات التجارية العالمية. لذا يتعين مواصلة تقوية أطر السياسة للحد من مواطن الخطر وتعزيز الصلابة الاقتصادية في مواجهة المخاطر المتزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق نمو أعلى واسع النطاق وقابل للاستمرار يقتضي من بلدان المنطقة مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية، وإعطاء دفعة للاستثمار والإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص الديناميكي القادر على توفير فرص العمل.

ضرورة تعزيز الصلابة

التدفقات الرأسمالية ويحيطها بأجواء من عدم اليقين ناشئة عن تصاعد التوترات التجارية العالمية (راجع الإطار ١).

وتؤكد هذه العوامل أهمية مواصلة الإصلاحات التي تدعم الصلابة الاقتصادية. وفي هذا المناخ السائد، تواجه المنطقة في المرحلة المقبلة تحديين رئيسيين، هما تعزيز صلابة التعافي، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط، وتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء للجميع، لا سيما لمعالجة البطالة المزمنة وعدم المساواة.

تعاف بطيء وغير متوازن في الوقت الراهن

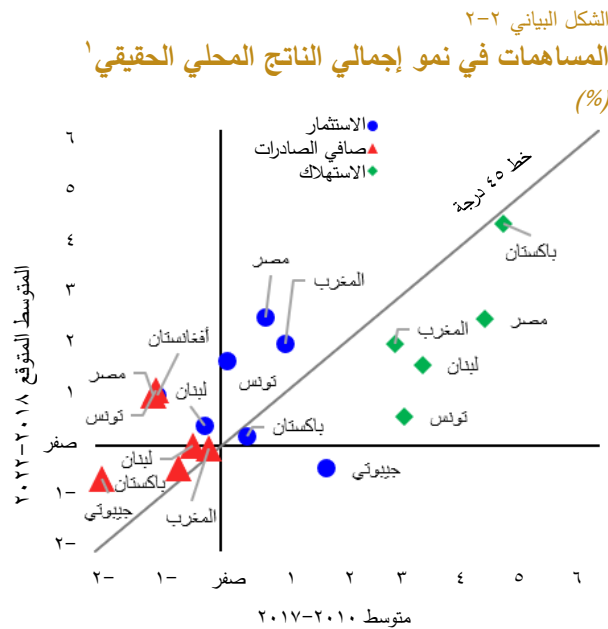
من المتوقع أن يصل معدل النمو في المنطقة إلى ٤,٥% في عام ٢٠١٨، صعودا من ٤,١% في ٢٠١٧، ثم يتراجع إلى ٤% في عام ٢٠١٩ (الشكل البياني ٢-١). ويمثل استمرار النمو القوي في مصر وباكستان في السنة المالية ٢٠١٨ القوة المحركة وراء ارتفاع النمو الكلي في

لا يزال النمو مستمرا بوتيرة معتدلة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، نتيجة الإصلاحات الجارية واستمرار الطلب الخارجي. غير أن رياحا معاكسة قوية تواجه النمو ومواصلة جهود الإصلاح، تحركها أوجه الضعف الهيكلي الباقية، ومستوى الدين العام المرتفع، والحيز المحدود للتصرف من خلال السياسات، والتداعيات من الصراعات الإقليمية، وأجواء عدم اليقين. وبالإضافة إلى ذلك، تتجه البيئة الخارجية نحو تقديم دعم أقل نظرا لتضيق الأوضاع المالية العالمية وتراجع النمو في أهم الشركاء الاقتصاديين.

وتتزايد كذلك الغيوم المحيطة بالآفاق نتيجة تقلبات الأسواق المالية، بما فيها المدفوعة بالتطورات في تركيا، مما قد يزيد من العزوف عن المخاطر ويولد ضغوطا على

^١ إعداد بواز ناندوا. وقدم المساعدة البحثية كل من جوهر أباجيان وسيباستيان هيرادور غوزمان.

وفي المرحلة المقبلة، باستثناء مصر وتونس، سوف يتزايد تحول الطلب الداخلي إلى قوة الدفع الرئيسية للنمو في ظل انحسار المساهمات من القطاع الخارجي (الشكل البياني ٢-٢). وعلى خلفية ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، هناك عدة عوامل ستحافظ على استمرار الاستهلاك الخاص - منها نمو تحويلات العاملين في الخارج (مصر، لبنان، تونس)، وزيادات المنح، والتحويلات الاجتماعية (تونس).

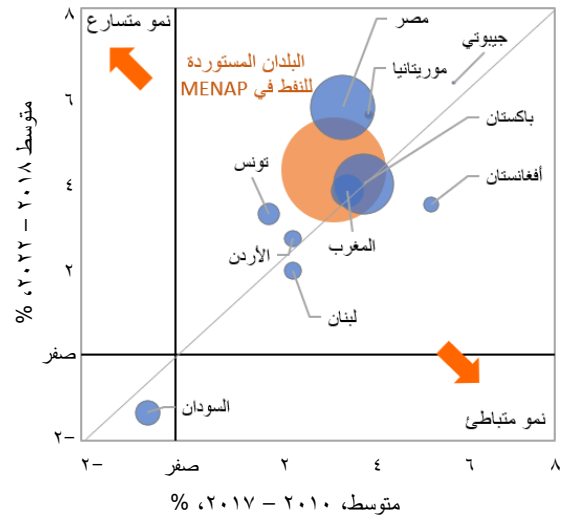


المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ مساهمة استهلاك أفغانستان في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١٠,٣% في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٠، وبنسبة ٣,٧% في ٢٠١٨-٢٠٢٢. ومساهمة استهلاك جيبوتي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥,٨% في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٠، وبنسبة ٦,٩% في ٢٠١٨-٢٠٢٢.

ومن المتوقع زيادة الاستثمار الخاص في بعض البلدان (مصر، تونس) بدعم من تحسن مستويات الثقة. غير أن أجواء عدم اليقين الباقية بشأن السياسات والاختلالات الاقتصادية الكلية المزمنة في بعض البلدان (لبنان، باكستان، السودان، تونس)، إلى جانب تضيق أوضاع التمويل العالمية، تؤكد المخاطر التي تهدد الاستثمار الخاص ومن ثم توقعات تحقيق مزيج النمو الأكثر توازناً والأوسع نطاقاً (راجع الفصل الخامس).

المنطقة، مما يحجب النمو الأضعف والأكثر هشاشة في البلدان الأخرى، لا سيما البلدان المتأثرة بالصراع أو تداعياته (أفغانستان، الأردن، لبنان، الصومال؛ راجع الإطار ١-١ في الفصل الأول).

الشكل البياني ١-٢
تباين وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: حجم الفقاعات يشير إلى الوزن في إجمالي الناتج المحلي على مستوى المنطقة.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وأدى انتعاش الاستهلاك العام مؤخراً في بعض بلدان المنطقة (أفغانستان، باكستان) والاستقرار النسبي في الاستهلاك الخاص في مختلف البلدان إلى إعطاء دفعة متواضعة للنمو. كذلك أدى التوسع الائتماني (باكستان، تونس) وتحسن الأوضاع الأمنية (باكستان) إلى زيادة معدلات النمو من خلال حفز الاستثمار الخاص. وقد ساعدت هذه التطورات في مجملها على تعويض الآثار السلبية لانخفاض الناتج الزراعي (موريتانيا، المغرب)، وأجواء عدم اليقين بشأن السياسات (لبنان، باكستان، تونس)، والمخاطر الأمنية (أفغانستان، الصومال، تونس)، وانتقال التداعيات من الصراعات الإقليمية (الأردن، لبنان).

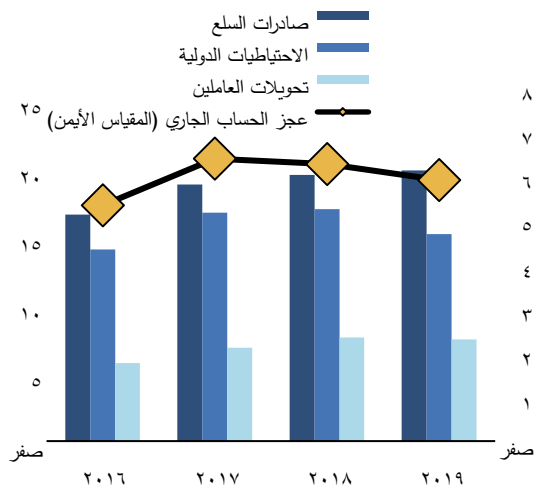
الطفرة مدفوعة إلى حد كبير بالأوضاع في مصر، انعكاساً لآثار فترة الأساس في ظل انحسار الاختلالات الاقتصادية الكلية خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ وتحسن بيئة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات قديم السائحين على نحو مطرد بعد التحسينات التي طرأت على الأوضاع الأمنية، وانخفاض سعر الصرف، واستئناف رحلات الطيران المباشرة من روسيا. وبشكل أعم، ساهم النمو في أوروبا في دعم زيادة الصادرات عبر المنطقة.

ويُتوقع كذلك دعم القطاعات الخارجية في المنطقة بفضل انتقال الآثار الانتشارية الإيجابية من الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الآخذة في التعافي. وتمثل باكستان الاستثناء الوحيد في هذا السياق حيث أدى اتباع سياسات اقتصادية غير حكيمة إلى طفرة في الواردات واتساع عجز الحساب الجاري.

الشكل البياني ٢-٣

المؤشرات الخارجية للبلدان المستوردة للنفط في MENAP

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ في نصف بلدان المنطقة تقريبا مقارنة بعدد مايو ٢٠١٨ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، نتيجة انخفاض الناتج الزراعي من جراء الجفاف (موريتانيا)، والانحرافات عن مسار السياسات والاختلالات الخارجية (لبنان، المغرب، باكستان، السودان)، وضعف ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية (موريتانيا).

وسوف يتعين على السلطات في بلدان المنطقة مواصلة جهود الإصلاح الهيكلي الجارية والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الأخرى لتعزيز صلابة التعافي وغرس بذور النمو الأعلى على المدى المتوسط. وعلى وجه التحديد، سوف تتحسر أجواء عدم اليقين بشأن السياسات وتزداد مشاعر الثقة عند استكمال إصلاحات نظام الدعم، وتحسين نظم الحوكمة وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز بيئة الأعمال، بالإضافة إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في بعض البلدان.

الأرصدة الخارجية تتحسن، لكن مواطن الخطر ازدادت

ساعد نمو الصادرات المطرد في التخفيف من تأثير أسعار النفط المرتفعة على الميزان الخارجي للمنطقة. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري قليلا في ٢٠١٨ ليصل إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة قدرها ٦,٦% في العام الماضي، ثم يتراجع أكثر في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٦,١% (الشكل البياني ٢-٣). ومن المتوقع زيادة المعدل السنوي لنمو الصادرات أكثر من الضعف في ٢٠١٨ مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى ١٥,٤%، متجاوزا نمو الواردات البالغ ١٠,١%، صعودا من معدل قدره ٨% وجاءت هذه

بارتفاع فواتير الواردات النفطية ستقرض قيودا إضافية على الاحتياطيات الوقائية في بعض البلدان، لا سيما البلدان التي تحتاج إلى تمويل خارجي كبير (باكستان، السودان).

الأوضاع المالية تعكس ازدياد المخاطر العالمية والإقليمية

في معظم الأحوال، تتسم البنوك في المنطقة بالاستقرار والسيولة والرسملة الكافية. ولا يزال معدل نمو الائتمان إلى القطاع الخاص متواضعا، مما يعكس حالة النمو الهش وانتشار التمويل الحكومي الذي تقدمه بنوك المنطقة. ومع تضيق أوضاع التمويل وزيادة ثقلها سوف تصبح البيئة الائتمانية أكثر صعوبة، مما قد يقيد فرصة القطاع المالي لدعم النمو الأعلى.

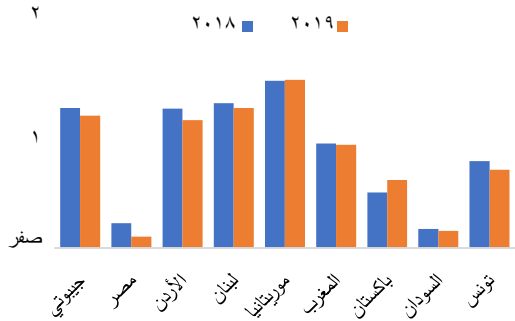
وقد أصدرت البلدان المستوردة للنفط في منطقة MENAP سندات دين سيادي بقيمة تبلغ حوالي ١٢ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠١٨، تمثل ثلثي حجم قروضها المزمعة تقريبا لهذا العام، وبزيادة ٣ مليارات دولار تقريبا عن إصداراتها في ٢٠١٧. ويرجع ذلك لاقتراض كل من مصر ولبنان ٦,٥ مليار دولار و٥,٥ مليار دولار، على التوالي، في أوائل العام الجاري في ظل أوضاع تمويل خارجي مواتية. وتشير توقعات السوق إلى قيام بلدان أخرى في المنطقة بإصدار سندات في وقت لاحق هذا العام. غير أنه قد يتعذر تحقيق ذلك نظرا لتضيق أوضاع الأسواق المالية (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي الواقع، اتسعت عموما فروق العائد على سندات الدين السيادي في البلدان المستوردة للنفط في MENAP بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٣٠٠ نقطة أساس منذ شهر إبريل الماضي، نتيجة مزيج من زيادة عدم اليقين بشأن السياسات على

ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الواردات النفطية (كنسبة من الواردات ومن إجمالي الناتج المحلي على السواء) يجعل كثيرا من بلدان المنطقة عرضة لمخاطر أي زيادات أخرى في أسعار الوقود العالمية. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار النفط ١٠ دولارات حتى نهاية ٢٠١٩ (بدلا من بقائها مستقرة)، يمكن أن تتدهور مستويات عجز الحساب الجاري في مختلف بلدان المنطقة بنسبة تتراوح بين ٠,١% و ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢-٤).

الشكل البياني ٢-٤

عجز الحساب الجاري: تأثير صدمات أسعار النفط^١

(% من إجمالي الناتج المحلي، انحراف عن السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ صدمة أسعار النفط تفترض حدوث زيادة قدرها ١٠ دولارات في أسعار النفط مقارنة بالسيناريو الأساسي. وتفترض كذلك عدم حدوث أي تغييرات في حجم واردات النفط وصادراته نتيجة تقلبات الأسعار.

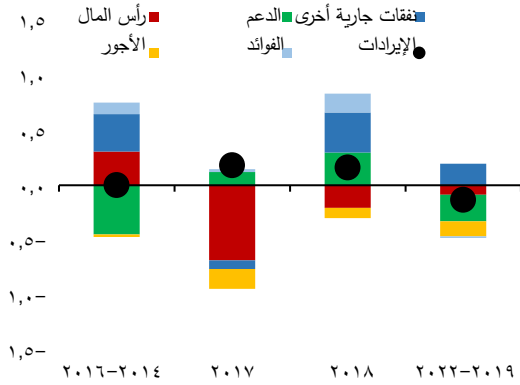
وقد عزز التمويل الرسمي الثنائي ومتعدد الأطراف الاحتياطيات الوقائية في كثير من بلدان المنطقة (مصر، الأردن، باكستان، الصومال، تونس). غير أنه رغم التحسينات في أرصدة الحساب الجاري فقد واصلت الاحتياطيات تراجعها في بعض البلدان منذ بداية عام ٢٠١٨. وقد تؤدي زيادة سعر الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى زيادة الضغوط الدافعة لخروج التدفقات الرأسمالية التي إذا ما اقترنت

٦,٣% في ٢٠١٩ على خلفية تحسن أوضاع تحصيل الإيرادات، ومواصلة تخفيضات النفقات الأولية، وترشيد الإنفاق الرأسمالي (الشكل البياني ٦-٢).

الشكل البياني ٦-٢

التغيرات في النفقات والإيرادات الحكومية^١

(% من إجمالي الناتج المحلي، التغير عن سنة سابقة، متوسطات بسيطة)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ باستثناء الأردن وباكستان وتونس بسبب قلة البيانات المتاحة.

وكانت جهود الضبط المالي في ٢٠١٧ قد استهدفت الإنفاق، بما في ذلك إجراء تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي، وتقليص أو تجميد فواتير الأجر في القطاع العام (دراسة "Tamirisa and Duenwald 2018")، والإنفاق على السلع والخدمات. غير أن تحول مسار تخفيض الدعم في ظل ارتفاع أسعار النفط، واقتارنه بزيادات في خدمة الدين، يتوقع أن يؤدي إلى فرض ضغوط على أرصدة المالية العامة في ٢٠١٨.

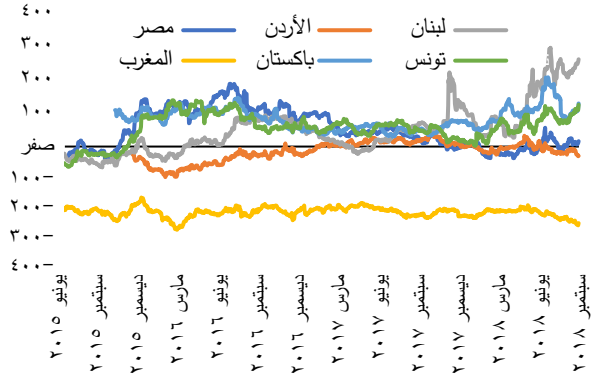
كذلك تم بذل الجهود لزيادة الإيرادات، عن طريق رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة أو ترشيدها (الأردن، لبنان، المغرب، تونس)، وإلغاء الإعفاءات الضريبية (الأردن، المغرب)، والنهوض بالإدارة الضريبية (أفغانستان، موريتانيا، المغرب، تونس)، وترشيد الرسوم الجمركية (جيبوتي، موريتانيا، تونس). وبينما ساهمت زيادة الإنفاق

المستوى العالمي وانخفاض الإقبال على المخاطر، وهو ما يرجع لعدة أسباب منها التطورات الجغرافية السياسية والاقتصادية في تركيا (الشكل البياني ٥-٢). ومن الممكن أن يؤدي تضيق الأوضاع المالية العالمية إلى زيادة أعباء المالية العامة والحساب الخارجي (لبنان، باكستان، تونس)، مع فرض قيود على الميزانيات العمومية في البنوك والشركات الخاصة.

ارتفاع مستويات الدين العام يقتضي زيادة الضبط المالي الداعم للنمو

الشكل البياني ٥-٢

البلدان المستوردة للنفط في MENAP: فروق العائد على سندات الدين السيادي حسب "مؤشر EMBI"^١ (بنقاط الأساس)



المصادر: مؤسسة بلومبرغ؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

MENAP: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

EMBI = مؤشر سندات الأسواق الصاعدة.

١ الفرق بين عائدات السندات الدولية في البلد على المدى الطويل والعائد على سندات مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة.

تبدو اتجاهات المالية العامة في الآونة الأخيرة مشجعة. فقد انخفض متوسط عجز المالية العامة من ذروته التي تجاوزت ٩% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ إلى متوسط متوقع قدره ٦,٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨. ومن المنتظر هبوط هذا العجز أكثر ليصل إلى

وباستشراف المستقبل، سوف تزداد صعوبة الحفاظ على وتيرة الضبط المالي في بيئة تنسم بتضييق الأوضاع المالية. ومن خلال توسيع الوعاء الضريبي، والحد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا في التحصيل الضريبي (الرقمنة)، وتعديل المستويات الحدية لضريبة الدخل يمكن المساهمة في زيادة المساواة وتشجيع زيادة تعبئة الإيرادات (الفصل الرابع). وسوف يشكل العمل الجاد لاستكمال إصلاحات الدعم مطلباً بالغ الأهمية، وذلك بسبل منها وضع آليات لتصحيح أسعار الوقود تلقائياً (مصر، تونس) لتجنب مخاطر انعكاس مسار الإصلاح وإيجاد الحيز اللازم للإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو. وينبغي أن يقترن ذلك برفع كفاءة الإنفاق من خلال توخي فعالية تقييم مشروعات البنية التحتية وتحديد أولوياتها وتنفيذها. ومع ازدياد أجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاع التمويل العالمية، يمكن أن يساعد تعميق أسواق السندات المحلية في تخفيض مخاطر التمويل في المستقبل.

الضغوط التضخمية متواضعة في ظل تزايد أسعار الطاقة

من المتوقع انخفاض مسار التضخم على مستوى المنطقة ليصل إلى ١٠,٣% في ٢٠١٨ هبوطاً من ١٤,٤% في العام الماضي ومن المتصور أن ينخفض أكثر على المدى المتوسط. غير أن مستويات الأداء تتباين بدرجة كبيرة في البلدان المختلفة. فمعظم البلدان تسجل معدلات تضخم منخفضة ذات رقم واحد، منها ستة بلدان تسجل مستويات تضخم أقل من ٦%. وحتى الآن، أمكن السيطرة على الضغوط التضخمية رغم ارتفاع أسعار النفط بفضل توليفة جمعت بين الأسعار الموجهة إدارياً في بعض البلدان، وعدم استخدام آليات التصحيح التلقائي لأسعار الوقود، واستقرار أسعار الغذاء نسبياً.

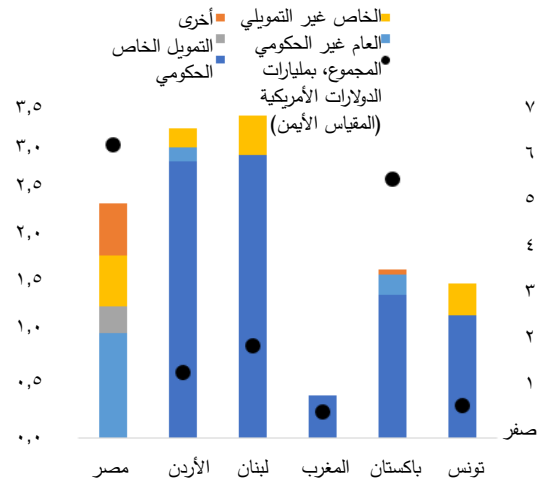
على شبكات الأمان الاجتماعي في التخفيف من حدة تأثير التصحيح المالي على الفقراء، فلا تزال التوترات الاجتماعية قائمة في قليل من البلدان (الأردن، تونس).

ورغم هذه التدابير، تظل هناك مواطن خطر كبيرة. فلا تزال مستويات الدين العام مرتفعة، مما لا يترك للبلدان سوى حيز محدود من المالية العامة لاستيعاب زيادة تكاليف التمويل أو تأثير ارتفاع أسعار النفط. وسوف يتجاوز الدين العام ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي في نصف بلدان المنطقة تقريباً في ٢٠١٨. وهناك جانب كبير من هذا الدين (٥٢%) مقوم بالعملة الأجنبية، وسوف يحين قريباً أجل استحقاق قدر كبير منه (الشكل البياني ٧-٢). وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن مدفوعات الفوائد كبيرة وأخذت في الارتفاع، حيث استنفدت أكثر من ٢٠% من الإيرادات في ٢٠١٧، مقارنة بنسبة قدرها ١٧% في ٢٠١٦. وهذه الالتزامات الكبيرة لدفع الفوائد تحد من إمكانية استخدام أي وفورات أو إيرادات إضافية لزيادة الإنفاق الداعم للنمو (راجع الفصل الرابع).

الشكل البياني ٧-٢

الدين الخارجي الذي يستحق في النصف الثاني ٢٠١٨-٢٠١٩

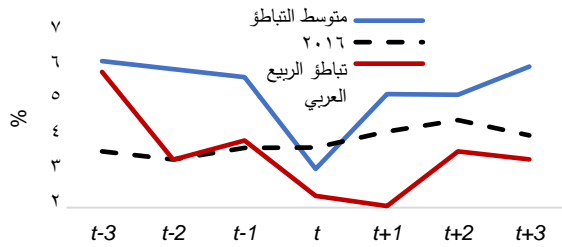
(% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: مؤسسة "Dealogic"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

متوسط الأجل حوالي ٤,٣% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٣، وهو أقل كثيرا من المتوسط البالغ ٥% في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠. ومن غير المتوقع أن يحقق سوى رُبع بلدان المنطقة نمو يتجاوز ٥% في الأجل المتوسط، مما لا يكفي لتحسين مستويات المعيشة والوفاء بمتطلبات سوق العمل.

الشكل البياني ٢-٩

تعافى النمو بطيء وهش وغير متوازن^١

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: t تمثل سنة التباطؤ أو حدثا تسبب في التباطؤ.

^١ سلسلة متوسط التباطؤ تشمل مشاهدات متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في MENAP في الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٧ و ١٩٨٤ و ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ بالإضافة إلى السنوات المقابلة قبل وبعد كل حالة تباطؤ.

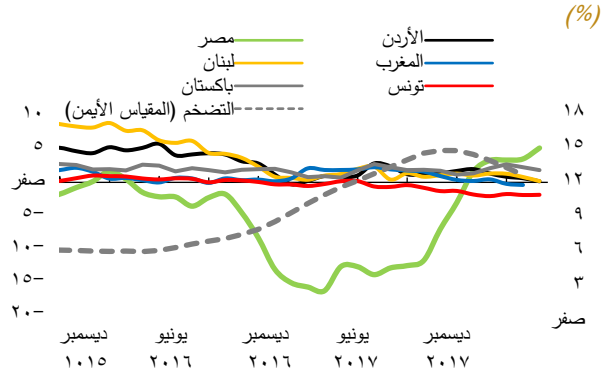
وظل نصيب الفرد من النمو الحقيقي في المنطقة أقل كثيرا منه في البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط والمنخفض على مدار العقد الماضي، وقد اتسعت هذه الفجوة مؤخرًا (الشكل البياني ٢-١٠). وفي نفس الوقت، فإن البطالة المرتفعة، بمتوسط أعلى من ١٠% في معظم البلدان في ٢٠١٧، تتسبب في زيادة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية وتظل من أهم الشواغل المتعلقة بالسياسات في منطقة يشكل الشباب فيها دون سن الثلاثين أكثر من نصف السكان.

وسوف يتعين بلوغ معدل النمو السنوي ٧% لكي يتسنى رفع مستوى الدخل الحالي للفرد إلى المستويات السائدة في البلدان النظرية ضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، واستيعاب العاطلين عن العمل حاليا والداخلين الجدد إلى سوق العمل في الأجل المتوسط

وقد حافظت السلطات النقدية في بلدان المنطقة في المقام الأول على موقف السياسة النقدية المحايد أو التقييدي (مصر، الأردن، تونس؛ الشكل البياني ٢-٨) الذي لا يزال ملائما بوجه عام. غير أن عليها توخي اليقظة لاحتمال ارتفاع معدلات التضخم والتأهب لتثبيت التوقعات التضخمية إذا ما تحققت الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وفي بعض البلدان (لبنان، باكستان، السودان) سيتعين كذلك زيادة إجراءات الضبط المالي لكبح التمويل من البنوك المركزية والحد من تمرير أي ضغوط تضخمية. ويلاحظ كذلك ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسة النقدية نظرا لضرورة توخي اليقظة باستمرار للتحويلات المحتملة في مزاج الأسواق الصاعدة التي يمكن أن تحفز تدفق رؤوس الأموال للخارج أو تقلب أسعار الصرف.

الشكل البياني ٢-٨

أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية والتضخم (%)



المصادر: مؤسسة هيفر أتاليتيكس؛ والسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتم حساب سعر الفائدة الأساسي الحقيقي في لبنان باستخدام متوسط أسعار الفائدة على الودائع. والتضخم هو المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية لمتوسط التضخم المتحرك على مدار ١٢ شهرا بالنسبة لمصر والأردن ولبنان والمغرب وباكستان وتونس.

النمو متوسط الأجل منخفض جدا لدرجة لا تسمح بالتصدي لتحديات التوظيف

من المتوقع أن يظل التعافي الاقتصادي في المنطقة تدريجيا وأن تتباطأ وتيرته أكثر مقارنة بنوبات التعافي السابقة (الشكل البياني ٢-٩). فمن المرجح أن يبلغ النمو

تسعى كل من مصر وتونس إلى تسهيل إجراءات إعادة هيكلة الشركات الفاشلة. كذلك تتخذ مصر حاليا إجراءات لتيسير زيادة فرص الحصول على الأراضي الصناعية لأغراض الأعمال وسوف تباع في العام الجاري أسهم أقلية في خمس شركات مملوكة للدولة بغية تخفيض دور الدولة في الاقتصاد.

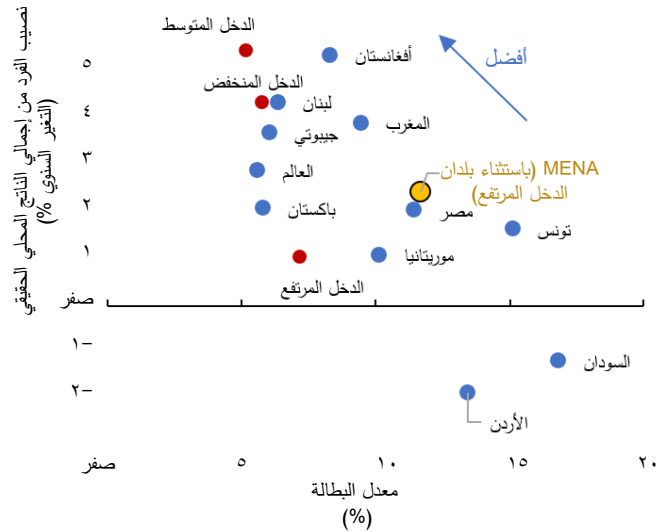
(الشكل البياني ٢-١١). وبشكل أعم، نجد أن كثيرا من العوامل المقيدة لزيادة فرص العمل - مثل القطاعات العامة الكبيرة، وعدم الاتساق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، ومستويات الإنتاجية المنخفضة - تشكل كذلك عبئا معوقا للنمو الاقتصادي.

الشكل البياني ٢-١٠

البطالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي،

٢٠١٧-٢٠٠٨

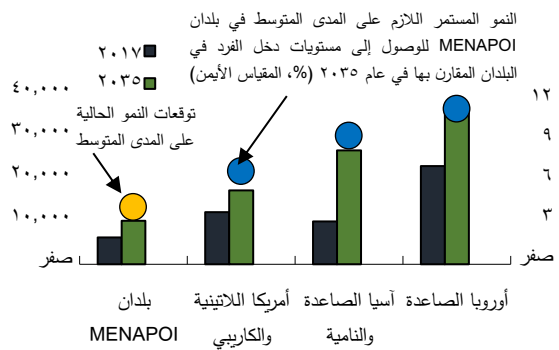
(%)



الشكل البياني ٢-١١ السعي من أجل نمو أعلى

نصيب الفرد من الدخل حسب تعادل القوى الشرائية، بسعر الدولار الدولي

الثابت لعام ٢٠١٢



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ والسلطات الوطنية؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: MENAPOI = البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة.
ملحوظة: MENA = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان.

تقوية نظم الحوكمة والمؤسسات: مع الإقرار بأن الفساد يمكن أن يؤثر سلبا على وتيرة الإصلاحات، وتكلفة ممارسة الأعمال، والاستثمار الخاص (تقرير صندوق النقد الدولي "IMF 2017"؛ راجع كذلك الفصل الخامس)، تعمل بعض البلدان حاليا على وضع أطر لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال التشريعات (أفغانستان، موريتانيا، تونس)، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، مع زيادة التنافس عن طريق وضع قواعد تنظيمية لتوحيد إجراءات المشتريات الحكومية وتقوية جهاز حماية المنافسة (مصر).

• **ضيق الحيز المتاح على مستوى السياسات يقتضي مواصلة الإصلاحات الهيكلية لتحقيق النمو الدائم والاحتوائي**

إلى جانب الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة، هناك عدد من الإصلاحات الهيكلية المكتملة الضرورية لزيادة إمكانات المنطقة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاحتواء (راجع الفصلين الرابع والخامس)، وهي:

• **تحسين بيئة الأعمال:** أقرت بلدان عديدة تشريعات تسمح بتسهيل إجراءات بدء وتشغيل وإغلاق الأعمال. ومع استحداث قوانين للإفلاس والإعسار

الأعمال الصغيرة على اللجوء إلى القطاع غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات تفقد فرصة الحصول على الإيرادات نظراً لأن هذا القطاع لا يزال غير خاضع للضرائب أساساً (راجع الفصل الرابع).

- **إقرار إصلاحات لتعزيز الإنتاجية:** من شأن الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية الرامية لزيادة القدرة التنافسية عن طريق تعديلات أسعار الصرف (تونس)، وتيسير الحصول على الائتمان (مصر، المغرب، باكستان) والأراضي الصناعية (مصر)، وتنويع الاقتصاد (موريتانيا)، وغيرها من التدابير، أن تساعد القطاع الخاص على المنافسة بفعالية أكبر، وبالتالي تمكينه بصورة أفضل من الاستعادة من الطلب الخارجي. وفي دراسة أجريت مؤخراً تم تسليط الضوء على أن إصلاحات مناخ الأعمال التي تحقق زيادة قدرها نقطة واحدة على مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية بواقع ١,٤ نقطة مئوية (دراسة Purfield and others "2018").

ميزان المخاطر لا يزال مائلاً نحو التطورات السلبية

لا تزال الآفاق الاقتصادية عُرضة لمخاطر التغيرات في أسعار النفط، وأوضاع التمويل، وآفاق النمو والتجارة العالميين، والتطورات الجغرافية السياسية.

ومع ارتفاع مستويات الدين العام واقتترانه بتزايد أعباء الفوائد أصبحت مراكز المالية العامة معرضة لمخاطر ارتفاع أسعار النفط من خلال دعم أسعار الطاقة. ومن الممكن كذلك أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تآكل المكاسب التي تحققت في الأرصدة الخارجية مما يهدد

- **إقرار إصلاحات سوق العمل:** نقص مهارات العمالة وعدم اتساقها مع متطلبات السوق، واقتتران ذلك بعدم كفاءة أسواق العمل، تنتسب في عرقلة الإنتاجية والحد من قدرة الشركات على المنافسة بفعالية وتوفير المزيد من فرص العمل. فمستويات التحصيل الدراسي ونتائج التعليم في البلدان المستوردة للنفط في منطقة MENAP لا تزال منخفضة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. ويتعين رفع كفاءة الإنفاق على التعليم واستناده إلى النتائج بغية زيادة الإنتاجية إلى جانب تحقيق نمو أكثر احتواءً وإنصافاً. وتعكف بعض البلدان (المغرب) حالياً على تحديث نظامها التعليمي، بحيث تربط التدريب المهني بالفجوات في المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح القواعد المنظمة للعمل يمكن أن يساهم في زيادة ديناميكية سوق العمل (المغرب) والحد من الأنشطة غير الرسمية، وبالتالي دعم القطاع الخاص. كذلك يمكن أن تؤدي إصلاحات معاشات التقاعد إلى تشجيع زيادة البحث عن العمل في القطاع الخاص (المغرب، تونس).

- **الحد من الأنشطة غير الرسمية:** هناك جزء كبير من اقتصاد المنطقة يهيمن عليه قطاع غير رسمي منخفض الإنتاجية، في حين لا يمثل القطاع الرسمي سوى الثلث من إجمالي التوظيف في المنطقة. فمنشآت الأعمال التي تضم خمسة موظفين أو أقل تهيمن على القطاع الخاص في مصر (٦٠%)، والأردن (٤٠%)، وتونس (٣٧%). غير أن القطاع غير الرسمي يجد صعوبة في الحصول على الائتمان، والفرص التي تتيحها السوق، والخدمات الحكومية، مما يحد من حيوية القطاع الخاص. وتتسبب القيود المفروضة على القواعد المنظمة لسوق العمل في إعاقة الشركات عن التوسع والاستفادة من وفورات الحجم، مما يجبر معظم

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد من المخاطر المحددة على المستويين الإقليمي والمحلي. ومن أهم هذه المخاطر أن أي تدهور في الأوضاع الأمنية أو التوترات الاجتماعية (أفغانستان، لبنان، الصومال، تونس) وازدياد التداعيات من الصراعات الإقليمية (الأردن، لبنان، تونس) يمكن أن يتسبب في إضعاف النشاط الاقتصادي. وقد تسفر التوترات السياسية والاجتماعية عن تباطؤ تنفيذ الإصلاحات مما يعرقل تحقيق الصلابة الاقتصادية والنمو الاحتوائي. وأخيراً، فإن البلدان التي يساهم فيها القطاع الزراعي مساهمة كبيرة في النمو (أفغانستان، موريتانيا، المغرب، باكستان، الصومال) تظل معرضة لمخاطر تطورات الطقس.

هذه البلدان بتراجع احتياطياتها الوقائية الدولية. ومن المحتمل أن يؤدي أي تضيق مفاجئ في الأوضاع المالية وانعكاس لمسار الإقبال على المخاطر إلى تقوية الضغوط على المالية العامة والحساب الخارجي، وخاصة في البلدان التي عليها التزامات خارجية كبيرة تقترب آجال استحقاقها. وعلى غرار ذلك، فإن أي زيادة في التوترات التجارية تؤدي إلى فقدان الثقة على نطاق واسع يمكن أن تتسبب في إضعاف النمو العالمي، والتأثير على الأسواق المالية ودرجة الإقبال على المخاطر، وكشف مواطن الهشاشة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. وسوف تكون البلدان التي تتمتع بمرونة أكبر في نظم أسعار الصرف أقدر على استيعاب الصدمات الخارجية مقارنة بالبلدان التي تعتمد نظم أسعار الصرف المربوطة أو المدارة بإحكام.

International Monetary Fund (IMF). 2017. “The Role of the Fund in Governance Issues – Review of the Guidance Note – Preliminary Considerations.” International Monetary Fund, Washington, DC.

Purfield, C., H. Finger, K. Ongley, B. Baduel, C. Castellanos, G. Pierre, V. Stepanyan, and E. Roos. 2018. “Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa.” IMF Departmental Paper 18/11, International Monetary Fund, Washington, DC.

Tamirisa, N., and C. Duenwald. 2018. “Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia Region.” IMF Departmental Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط			
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤-٢٠١٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٠	٤,٥	٤,١	٣,٧	٣,٧	٤,٣
(التغير السنوي؛ %)						
أفغانستان	٣,٠	٢,٣	٢,٧	٢,٢	١,٠	...
جيبوتي	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٥	٦,٥	٤,٠
مصر	٥,٥	٥,٣	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٤,٣
الأردن	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٥,٢
لبنان	١,٤	١,٠	١,٥	١,٧	٠,٢	٤,٥
موريتانيا	٥,٢	٢,٥	٣,٥	١,٨	٠,٤	٤,٨
المغرب	٣,٢	٣,٢	٤,١	١,١	٤,٥	٤,٥
باكستان	٤,٠	٥,٨	٥,٤	٤,٦	٤,١	٤,٣
الصومال	٣,٥	٣,١	٢,٣	٤,٤	٣,٩	١,٠
السودان ^١	١,٩-	٢,٣-	١,٤	٣,٠	١,٣	٣,١
الجمهورية العربية السورية ^٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤,٣
تونس	٢,٩	٢,٤	٢,٠	١,١	١,٢	٣,٦
الضفة الغربية و غزة ^٣	١,٤	١,٤	٣,١	٤,١	٣,٤	٣,٨
تضخم أسعار المستهلكين	١٠,٣	١٠,٣	١٤,٤	٧,٥	٦,٥	٦,٠
(المتوسط السنوي، %)						
أفغانستان	٤,٠	٣,٠	٥,٠	٤,٤	٠,٧-	...
جيبوتي	٢,٥	١,٠	٠,٧	٢,٧	٢,١	٣,٥
مصر	١٢,٦	١٣,٩	٢٩,٥	١٣,٨	١٠,٤	٤,٢
الأردن	٢,٣	٤,٥	٣,٣	٠,٨-	٠,٩-	٣,٩
لبنان	٣,٥	٦,٥	٤,٥	٠,٨-	٣,٧-	٣,١
موريتانيا	٣,٩	٣,٨	٢,٣	١,٥	٠,٥	٥,٨
المغرب	١,٤	٢,٤	٠,٨	١,٦	١,٥	١,٦
باكستان	٧,٥	٣,٩	٤,١	٢,٩	٤,٥	٨,٨
الصومال	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	...
السودان ^١	٤٩,٢	٦١,٨	٣٢,٤	١٧,٨	١٦,٩	١٦,٢
الجمهورية العربية السورية ^٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤,٩
تونس	٧,٥	٨,١	٥,٣	٣,٧	٤,٩	٣,٨
الضفة الغربية و غزة ^٣	١,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٢-	١,٤	٣,٥
رصيد المالية العامة الكلي لدى الحكومة العامة	٦,٣-	٦,٦-	٦,٣-	٧,٢-	٧,١-	٥,٨-
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
أفغانستان ^٤	٠,١	٠,٥-	٠,٦-	٠,١	١,٤-	...
جيبوتي	٢,١-	٤,٤-	٦,١-	١١,٥-	٢١,٧-	٢,٦-
مصر	٨,١-	٩,٥-	١٠,٦-	١٢,٠-	١١,٤-	٨,٠-
الأردن ^٥	٢,٧-	٢,٩-	٢,٦-	٣,٢-	٥,٣-	٥,٥-
لبنان ^٤	١٠,٥-	٩,٧-	٦,٠-	٨,٨-	٧,٥-	١١,٣-
موريتانيا ^{٦,٤}	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٣,٤-	٢,٦-
المغرب ^٤	٣,٠-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٥-	٤,٢-	٤,٢-

٤,٧-	٥,٣-	٤,٤-	٥,٧-	٦,٥-	٦,٩-	باكستان ^٧
...	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الصومال
١,٢-	١,٨-	١,٦-	١,٥-	٣,٥-	٣,٣-	السودان ^١
...	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الجمهورية العربية السورية ^٢
٣,٢-	٥,٣-	٥,٩-	٥,٩-	٥,٢-	٣,٧-	تونس ^٨
٢١,٧-	١١,٤-	٨,١-	٨,١-	٨,٣-	١٠,٤-	الضفة الغربية و غزة ^٣
٢,٢-	٤,٣-	٥,٥-	٦,٦-	٦,٥-	٦,١-	رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
...	٢,٩	٧,٣	٥,٠	٥,١	٠,٨	أفغانستان
٩,٢-	٣١,٨-	٩,٤-	١٣,٨-	١٤,٣-	١٤,٨-	جيبوتي
٠,٠	٣,٧-	٦,٠-	٦,٣-	٢,٦-	٢,٤-	مصر
٦,٢-	٩,١-	٩,٥-	١٠,٦-	٩,٦-	٨,٦-	الأردن
١٦,٠-	١٨,٣-	٢١,٧-	٢٢,٨-	٢٥,٦-	٢٥,٥-	لبنان
١٤,٣-	١٩,٨-	١٥,١-	١٤,٤-	١٦,٠-	١٧,٢-	موريتانيا
٣,٥-	٢,١-	٤,٢-	٣,٦-	٤,٣-	٤,٥-	المغرب
١,٣-	١,٠-	١,٧-	٤,١-	٥,٩-	٥,٣-	باكستان
٤,٣-	٤,٧-	٦,٣-	٦,٦-	٦,٣-	٥,٧-	الصومال
٧,٥-	٨,٣-	٧,٦-	١٠,٥-	١٤,٢-	١٣,١-	السودان ^١
٠,٤-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الجمهورية العربية السورية ^٢
٤,٥-	٨,٩-	٨,٨-	١٠,٥-	٩,٦-	٨,٥-	تونس
١٧,٣-	١٦,٣-	١٠,١-	١٠,٩-	١٢,٧-	١٣,٤-	الضفة الغربية و غزة ^٣

المصادر : السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُدرج المتغيرات على أساس السنة المالية لأفغانستان (٢١ مارس/٢٠ مارس) حتى ٢٠١١، ثم ٢١ ديسمبر/٢٠ ديسمبر بعد ذلك، والسنة المالية لمصر وباكستان (يوليو/يونيو)، ما عدا التضخم.

^١ بيانات ٢٠١١ لا تشمل جنوب السودان من بعد ٩ يوليو. بيانات ٢٠١٢ وما بعدها تتعلق بالسودان الحالي.

^٢ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ لا تشمل سوريا.

^٣ الضفة الغربية و غزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي ولا تُدرج في أي إجماليات.

^٤ الحكومة المركزية. بالنسبة للبنان تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.

^٥ يشمل رصيد المالية العامة الكلي التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية حتى نهاية ٢٠١٤. توقفت التحويلات بدءا من ٢٠١٥.

^٦ يشمل إيرادات النفط المحولة إلى صندوق النفط.

^٧ يشمل المنح.

^٨ يشمل تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات المتأخرات.